المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27/06/2012

دورة تكوينية في مجال حقوق الإنسان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالراشيدية وورزازات، يومي 23 و24 يونيو الجاري بمدينة ورزازات، دورة تكوينية لفائدة أعضائها، وذلك حول موضوع: «آليات الرصد والتقصي وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز».

ويأتي تنظيم هذه الدورة التكوينية، التي أشرف على تأطيرها كل من جميلة سيوري، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومقررة مجموعة العمل المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان وصيانتها، ومحمد صبري، رئيس شعبة الحماية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تنفيذا لمخطط عمل اللجنة الجهوية، في شقه المتعلق بتقوية القدرات، خاصة في مجال الرصد والتقصي وزيارة أماكن الاحتجاز.

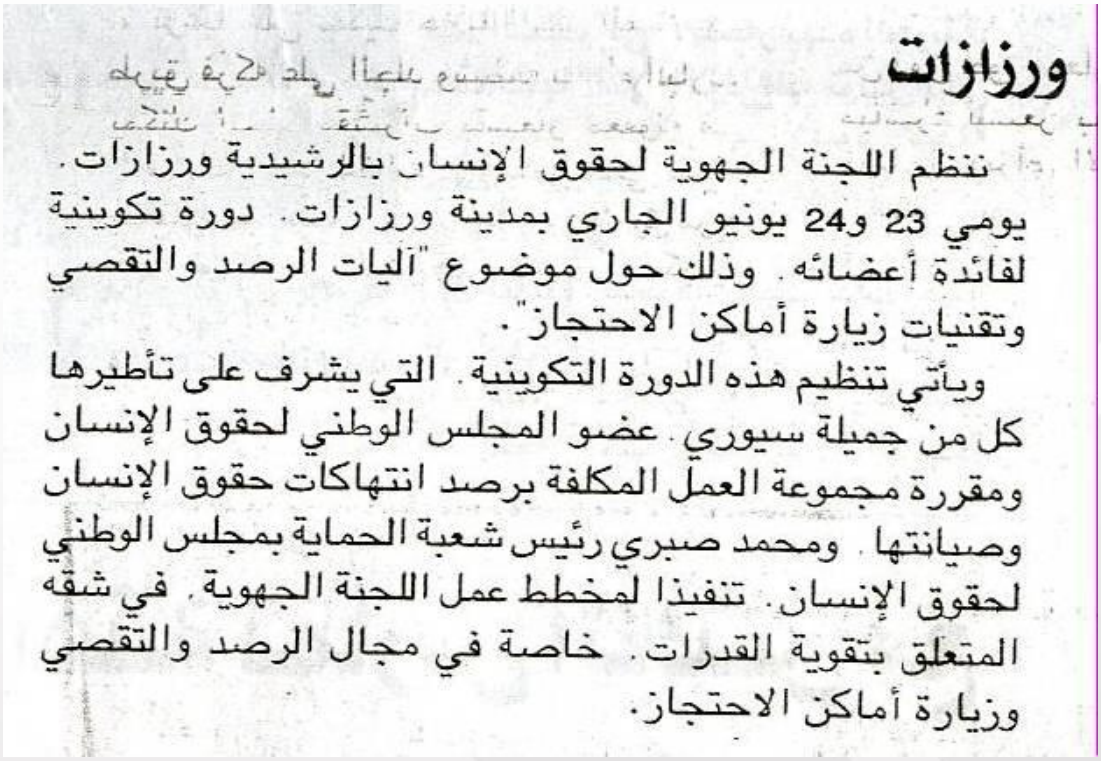

ورزازات

ننظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات. يومي 23 و24 يونيو الجاري بمدينة ورزازات. دورة تكوينية لفائدة أعضائه. وذلك حول موضوع "آليات الرصد والتقصي وتقنيات زيارة أماكن الاحتجاز".

ويأتي تنظيم هذه الدورة التكوينية. التي يشرف على تأطيرها كل من جميلة سيوري. عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومقررة مجموعة العمل المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان وصيانتها. ومحمد صبري رئيس شعبة الحماية بمجلس الوطني لحقوق الإنسان. تنفيذا لمخطط عمل اللجنة الجهوية. في شقه المتعلق بتقوية القدرات. خاصة في مجال الرصد والتقصي وزيارة أماكن الاحتجاز.

دورة تدريبية حول :«الآليات الأممية لحماية حقوق الإنسان»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أكادير بشراكة مع معهد جنيف لحقوق الإنسان دورة تكوينية حول: "الآليات الأممية لحماية حقوق الإنسان"، وذلك في الفترة الممتدة بين 25 و 29 يونيو 2012 بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أكادير.

تأتي هذه الدورة التدريبية تفعيلا للظهير الشريف المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في فاتح مارس 2012 و نظامه الداخلي في الشق المتعلق بتقوية قدرات الفاعلين الحقوقيين من أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجان الجهوية وجمعيات المجتمع المدني.

كما تهدف هذه الدورة التدريبية إلى فتح باب التعاون والشراكة مع معهد جنيف لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة مختصة في التكوين في مجال حقوق الإنسان، وتكوين أطر محلية متمكنة من آليات حماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى فتح جسور للتواصل و التنسيق بين المنظمات غير الحكومية و اللجنة الجهوية.

تستهدف هذه الدورة التدريبية 24 مستفيدة ومستفيدا ينتمون إلى الجمعيات والمنظمات النشيطة والعاملة في المجال الحقوقي بالجهة إضافة إلى أعضاء من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان.

يقوم بتأطير هذه الدورة التدريبية مجموعة من المؤطرين من ذوي الخبرة في مجال حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني.

تجدر الإشارة إلى أن معهد جنيف لحقوق الإنسان منظمة غير حكومية و غير ربحية مقرها في جنيف تأسس سنة 2004، لتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان في شمال افريقيا والشرق الأوسط للمدافعين عن حقوق الإنسان والمؤسسات العامة. و يضطلع المعهد أيضا بتقديم الاستشارات و خدمات البحث التي من شأنها حماية حقوق الأفراد مع التركيز بشكل خاص على النساء والاطفال و الأشخاص ذوي الإعاقة.

دورة تكوينية حول "المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية"

حتضن فندق البساتين ببني ملال يومي 15 و16 يونيو الجاري فعاليات الدورة التكوينية التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الأنسان بني ملال –خريبكَة حول "تقوية قدرات الرصد والحماية" و "المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية".
وحضر هذه الدورة التكوينية حقوقيون وإعلاميون بالجهة والذين توزعوا عبر ورشتين: ورشة حول "تقوية قدرات الرصد والحماية" أطرها كل من السيدة جميلة السيوري عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتي تشغل في ذات الآن مقررة مجموعة العمل المكلة بالحماية، والسيد محمد صبري رئيس شعبة الحماية بالمجلس، وكان محور هذه الورشة حول "آليات رصد الإنتهاكات وآليات زيارة السجون ومعالجة الشكايات" والذي عرفت مشاركة أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وبعض الفعاليات الحقوقية الأخرى.
واستفاد أعلاميو الجهة في هذه الدورة من ورشة ثانية كانت حول "المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية" والتي عرفت هي أيضا مشاركة ممثلين عن المنابر الإعلامية الجهوية والوطنية السمعية ومنها والمكتوبة والإلكترونية، أطرها الأستاذ الجامعي والصحفي مصطفى اللويزي. وتمحورت أشغالها حول المشهد الصحفي المغربي والمقاربة الحقوقية في الإعلام انتهت بشق تطبيقي عملي في حصتها المسائية.
واختتمت هذه الدورة التكوينية بقراءة تقريري الورشتين ، وعن الورشة الإعلامية رفع كل المشاركون فيها توصيات إلى الجهات الرسمية والجهوية قصد أخذها بعين الإعتبار والتي ذهبت في اتجاه وضع سياسة تأطيرية وفق برنامج سنوي قائم على المواكبة و التقويم و التكوين المستمر يستفيد منه جميع الإعلاميين بالجهة بهدف ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية للصحفيين.

و طالبوا بضرورة تأسيس جمعيات و إطارات من شأنها عقد شراكات مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في هذا المجال و بضرورة تخصيص جائزة سنوية لأحسن منتوج صحفي يتوفق صاحبه في تجسيد المقاربة الحقوقية.
كما أكدوا أن الإرتقاء بالأداء الصحفي بالجهة رهين بتوفير أجواء الحرية و ضمانات الحق في المعلومة و التمسوا من اللجنة الجهوية السعي لدى الجهات المسؤولة على المستويين المركزي و الجهوي لترسيخ ضمانات الحرية الصحفية و التصدي لمختلف المضايقات و المتابعات التي يتعرضون لها أثناء مزاولتهم لمهامهم وطالبوا بضرورة احترام الصحافة الالكترونية و ضمان حقها في الولوج إلى المعلومة و الحق في الخبر إسوة بباقي مكونات الجسم الصحفي.

البقالي يتهم الحكومة بالخضوع لضغوطات إسبانية في أحداث العرائش

اتهم عبد الله البقالي، مدير جريدة «العلم»، والبرلماني عن دائرة العرائش، الحكومة والبرلمان المغربيين بالخضوع لضغوطات إسبانية لحماية مصالح شركة «ريفيرا» الإسبانية، ضدا على مصالح ساكنة دوار الشليحات بالعرائش.

وكان البقالي قد كتب في زاويته «حديث اليوم» بجريدة «العلم»: «أسجل إحباطي من التماطل الكبير في العمل البرلماني»، معتبرا بأنه من «الخطير أن تكون هذه الضغوطات طالت حتى المؤسسة التشريعية لكي لا تقوم بواجبها».

وأكد البقالي، في اتصال مع «المساء»، أن «الاجتماعات التي شهدتها عمالة العرائش، قبل اندلاع أحداث الشليحات الدامية، عقدت تحت ضغوطات البعثة الديبلوماسية الإسبانية، التي كان همها الوحيد هو الحفاظ على مصالح الشركة الإسبانية».

وأضاف البقالي قائلا: «أن يمارس الإسبان ضغوطا لحماية مصالحهم أمر طبيعي، لكن أن تنساق السلطات المغربية وراء هذه الضغوطات، فهو أمر يثير أكثر من تساؤل». وطالب البقالي بإطلاق سراح معتقلي الشليحات، ومتابعتهم في حالة سراح»، خصوصا أن «الدستور الجديد أوجد آليات جديدة لمعالجة الإشكاليات الحقوقية الكبيرة، من قبيل تخفيض عدد توقيعات النواب لإحداث لجان تقصي الحقائق، وإعطاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان صلاحية التحقيق في مثل هذه القضايا، فحسن النية يقتضي متابعة المعتقلين في حالة سراح، خصوصا أن عناوينهم معروفة».

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

تأجيل قضية "الشليحات والسحيسحات" إلى العاشر من الشهر المقبل

أجلت محكمة الاستئناف بطنجة أمس القضية التي يطلق "ثورة الأرز" او "ثورة الناموس" التي شهدتها منطقتا الشليحات والسحيسحات والقرى المجاورة لهما، والتابعة لإقليم العرائش ، إلى العاشر من الشهر المقبل.

ويتابع في هذه القضية عشرون متهما معتقلون وثمانية اشخاص آخرون في حالة سراح بعد ان اخلى سبيل 15منهم (من بينهم نساء وطفل قاصر)، بتهم "الاخلال بالأمن العام واتلاف الممتلكات وتكوين عصابة اجرامية الى جانب عرقلة مشروع مرخص له من السلطات"

واندلعت مواجهات بين سكان هذه المناطق وقوات الأمن المغربية ما بين 14و 17يونيو الجاري بعد احتجاج السكان على ما اعتبروه "سطوا" لشركة اسبانية متخصصة في زراعة الارز على اراضيهم و"عدم احترامها لاتفاق مسبق" بخصوص اقامة "حزام لحماية السكان من الحشرات الضارة، فضلا عن عدم تشغيل أبنائهم". ■ تتمة ص 3

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

تأجيل قضية "الشليحات والسحيسحات" إلى العاشر من الشهر المقبل

تتمة ص 1

وقالت وزارة الداخلية المغربية في بيان لها ان هناك "تفاهما حدث بين ممثلي السكان والسلطات والشركة خلص الى احداث حزام للحماية ضد الحشرات عرضه 150مترا وطوله عشرة كيلومترات"، وانها لن تسمح بأي "عرقلة لحرية العمل والتجول"".

وقال بيان صدر الجمعة الماضية عن المجلس الوطني لحقوق الانسان (حكومي) ان وفدا من لجنته الجهوية لحقوق الانسان بطنجة "استمعت الى شهادات سكان دوار الشليحات ووقفت عند مخلفات هذه الأحداث"، اضافة الى "تنظيم قافلة طبية بعين المكان لمعالجة الجرحى الذين لم يتوجهوا للمستشفى".

وارسل المجلس لجنته الجهوية الى المناطق التي شهدت هذه الأحداث الثلاثاء الماضي من اجل "التحري والوقوف على حجم وآثار احداث الشليحات والسحيسحات" حسب البيان.

وقال مصدر مسؤول في المجلس لفرانس برس انه "تمت احالة التقرير حول الأحداث على المجلس في الرباط"، ويفترض ان يقدمه للسلطات المعنية. ولم يحدد القانون ان كانت النيابة العامة ملزمة بالأخذ بالتوصيات الواردة في تقارير المجلس ام لا، كما لا يملك الحق في تحريك المتابعة القضائية.

وقال تقرير للجمعية المغربية لحقوق الانسان انه لم يتم احترام الاتفاق بين السكان والشركة ما تسبب في مواجهات استعمل فيها الامن الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع، وخلفت اكثر من 100جريح بعضهم في حالة حرجة.

وكانت المحكمة الابتدائية بمدينة القصر الكبير اصدرت حكما بالسجن ستة اشهر مع النفاذ في حق متهمين ينتميان لقرية الشليحات بتهم تتعلق ب"العصيان وحمل السلاح والضرب والجرح العمد واهانة موظفين عموميين اثناء قيامهم بعملهم"، وكان الشخصان المذكوران اعتقلا منذ اكثر من شهر.

السلطات المحلية بالعرائش رفضت التعامل مع لجنة التحقيق في أحداث "الشليحات" التي أرسلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان

علم موقع "وجهات نظر" أن السلطات المحلية بمدينة العرايش رفضت التعامل في أول الأمر مع اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بطنجة التي أوفدها المجلس للتحري حول أحداث الشليحات والسحيسحات.

وقالت مصادر جد مطلعة إن اللجنة، التي كانت تقودها سعاد الطود، لم تجد ترحيبا في البداية، قبل أن يتدخل المجلس على المستوى المركزي لتدعن السلطات المحلية بعد ذلك.

وكان بلاغ صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أفاد عن تحرك لجنته الجهوية بطنجة للتحري في حجم أحداث الشليحات والسحيسحات وآثارها بضواحي العرائش.

وأضاف البلاغ أن اللجنة استمعت لشهادات ساكنة المنطقة زيادة على وقوفها على مخلفات الأحداث، كما عقدت اجتماعا مع مدير المستشفى الإقليمي بالعرائش للتزود بمعطيات عن المصابين المسعفين.. إضافة إلى الاستماع لعامل العرائش والكاتب العام للعمالة ورئيس الديوان بحضور قائدي الدرك والقوات المساعدة.

وأفادت مصادرنا أن اللجنة قد أنهت أعمالها وقد تكون سلمت تقريها إلى المجلس اليوم الجمعة، حيث ذكرت مصادنا أن سعاد الطود، رئيسة اللجنة الجهوية للمجلس بطنجة وصلت اليوم إلى الرباط لهذا الغرض.

علي الناصري

La parité est en marche !

Posséder dans sa Constitution une référence à la réalisation de la parité et à la création d'une autorité de la parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination est une avancée en soi réalisée par le Maroc. Et non des moindres ! Seulement, tout texte n'est qu'un groupement de mots lorsqu'il n'est pas retranscrit dans la réalité. Après plusieurs discussions relatives au genre en général et à la parité d'une manière plus spécifique, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a pris l'initiative d'organiser des Assises nationales de la parité et de la non-discrimination. Celles-ci se sont tenues les 21 et 22 juin à Rabat et ont regroupé tout le bataillon féministe, et en grande majorité féminin du pays. Personnalités politiques, sociologues, acteurs associatifs, et anciennes ministres étaient présents pour évoquer un sujet qui touche la société toute entière. A noter tout de même l'absence remarquée, et non remarquable, de la ministre du Développement social, de la famille et de la solidarité Bassima Hakkaoui, conviée pourtant aux Assises, et qui n'a pas non plus jugé utile d'envoyer un de ses représentants lors de l'ouverture.

Une société en mutation

Comment donc instaurer cette parité hommes-femmes ? Les Assises ont débuté sur des questions d'ordre sociologique, histoire de cerner la mutation de la société marocaine durant ces dernières décennies, pour savoir si elle est prête à adopter la parité. A en juger par le manque de manifestations après que l'article 19 ne soit dévoilé, le sociologue Mohamed Sghir Janjar en conclut que la parité n'est pas la préoccupation première des Marocains. Ces derniers n'ayant pas montré un enthousiasme particulier face à l'évolution constitutionnelle à ce sujet.

Viser la lune

Malgré tout, cela ne diminue en rien la nécessité d'instaurer la parité dans les lois puis dans les pratiques. En référence aux paroles d'Oscar Wilde qui conseille de viser la lune pour, au pire, tomber dans les étoiles, Mohamed Janjar conseille ainsi de viser la parité, cet idéal, pour réaliser des avancées notoires comme par exemple un système de quotas. Celui-ci favoriserait la participation des femmes dans toutes les sphères de décisions, où elles sont encore très peu représentées. « Le piège dans lequel il ne faut pas tomber, c'est posséder un article constitutionnel et une institution, sans que la parité ne soit réellement tangible. Il ne faut pas laisser l'espérance s'épuiser au contact du réel », conseille le sociologue. Il faut donc que la défense de la parité devienne un projet de société, et le rôle des politiques est de réaliser les promesses faites aux citoyens dans le texte constitutionnel. Un avis partagé par une autre éminente sociologue, Rahma Bourqia. Elle rappelle que s'il existe en effet un tiraillement dans le système des valeurs des Marocains, entre des valeurs fortes, des valeurs imposées par le changement social, ou encore des valeurs en progression est normal dans toutes les sociétés. Pour elle, « à l'Etat d'unifier la vision de la société et de transférer ces valeurs dans les politiques publiques ». L'égalité hommes-femmes, valeur de plus en plus présente chez les Marocains, se doit donc d'être concrétisée à travers ces politiques. La Constitution n'est donc qu'un instrument à cette concrétisation, et l'article 19 n'est pas une fin en soi. ◆

CNDH

Assises nationales de la parité et de la non-discrimination

«Quelles politiques publiques ?» a été le thème des Assises nationales de la parité et de la non-discrimination, organisées récemment à Rabat par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Ce séminaire a pour objectif de contribuer à l'animation du débat et de la réflexion sur cette thématique et offrir l'opportunité de discuter des principaux fondements et des orientations des politiques publiques en matière de lutte contre la discrimination et du renforcement de la parité, d'une part, et l'enrichissement de la pensée concernant la nature, les missions et la gouvernance de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination, d'autre part, indique lundi un communiqué du CNDH. ■ MAP

الحقاوي اعتذرت عن حضور مناظرة المناصفة

نفى المجلس الوطني لحقوق الانسان ما نشرته بعض الجرائد الوطنية، بشأن «مقاطعة» بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، لأشغال المناظرة الوطنية حول «المناضفة وعدم التمييز: أي سياسات عمومية» التي نظمها المجلس يومي 21و22 يونيو الجاري. وأكد بلاغ للمجلس (توصلت به «التجديد»)، على أن الوزيرة كانت قد اعتذرت عن عدم حضورها شخصيا للجلسة الافتتاحية للمناظرة، فيما انتدبت ممثلين عن الوزارة لحضور الأشغال، كما كانت مستشارة الوزيرة قد قدمت اعتذار الحقاوي في كلمة لها بداية الجلسة الثانية للمناظرة .

Maroc : Driss El Yazami, de Mao à M6

Ancien gauchiste, le président du Conseil national des droits de l'homme s'est converti au réformisme au début des années 2000. Et multiplie depuis les missions réussies.

À la fin de mai, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) s'est trouvé embarqué dans une polémique classique sur l'immunité accordée aux militaires. En débat devant la Chambre des représentants, le projet de loi 01.12 sur les garanties accordées aux militaires marocains commençait à chauffer les oreilles du ministre délégué à l'Administration de la Défense nationale, notamment à cause de l'article 7, qui prévoit une immunité absolue aux soldats exécutant les ordres de leurs supérieurs hiérarchiques. Saisi par l'opposition socialiste pour avis, ce que le ministre avait refusé de faire, le CNDH a préparé sa réponse en organisant un atelier d'experts marocains et internationaux, puis une journée d'études ouverte aux politiques, le 31 mai. Ce jour-là, tous les chefs de groupe parlementaire étaient présents, sauf ceux du Parti de la justice et du développement (PJD, islamiste) et de l'Istiqlal, les deux principales formations de la majorité. Non pas qu'ils défendent l'impunité des militaires, mais parce que, disent certains de leurs dirigeants à mots couverts, ils n'ont pas été traités équitablement lors de la nomination des membres du CNDH, en septembre dernier.

Ce genre de considération a le don de faire sortir de ses gonds le président du Conseil, Driss El Yazami. L'histoire se répète. « Depuis la création, à la fin de 2007, du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger [CCME, également présidé par El Yazami, NDLR], les critiques les plus acerbes de cette institution consultative émanent de personnes déçues de ne pas y siéger », confie un collaborateur d'El Yazami. En tout cas, ces critiques n'ont pas entamé la boulimie de missions que le « Monsieur Droits de l'homme » du royaume mène en parallèle : président du CCME depuis 2007 et du CNDH, également membre - de droit - du Conseil économique et social (CES) depuis 2011 et de la toute nouvelle Haute Instance du dialogue national sur la réforme de la justice, après avoir été membre de la Commission consultative de révision de la Constitution (CCRC). Bref, El Yazami est partout. Ce qui n'a pas l'heur de plaire à tous.

Pragmatique

Rien ne prédestinait ce fils de bonne famille fassie à cumuler autant de responsabilités. Né en 1952 dans la « capitale spirituelle » du Maroc, terre d'oulémas, de riches commerçants et de hauts fonctionnaires, Driss El Yazami tombe très jeune dans le chaudron du gauchisme. Quand il quitte, en 1970, son pays pour poursuivre des études en France, le mouvement marxiste-léniniste marocain est en pleine éclosion. Un autre fils de Fès brille alors sur la scène politique et culturelle : Abdellatif Laabi, cofondateur de la revue *Souffles* et, plus tard, dirigeant, aux côtés d'Abraham Serfaty, d'Ilal Amam (« En avant ! »), l'organisation emblématique du gauchisme marocain. Après le lycée Moulay Driss, il rejoint Sup de Co Marseille tout en s'intéressant à la pensée du grand timonier. Premier paradoxe. Maoïste, comme l'était une bonne partie de l'intelligentsia post-68 et antistalinienne, il est déjà pragmatique. « J'étais inscrit à l'Idhec [Institut des hautes études cinématographiques, à Paris], j'avais une bourse, raconte-t-il à l'hebdomadaire marocain *Actuel*. Mais le conseiller culturel de l'ambassade de France, Robert Charasse, qui m'avait octroyé la bourse, m'a appelé après le bac pour me dire : "Avec le cinéma, vous ne pourrez pas faire vivre votre famille." Or j'étais l'aîné. Il était assez fin pour savoir que l'aîné, c'était la retraite des parents. Il m'a conseillé de faire l'école supérieure de commerce. »

Dans l'Hexagone, le jeune Driss cultive sa curiosité, organise des actions pour la Palestine et s'intéresse à la condition des immigrés. Il rejoint le Mouvement des travailleurs arabes, syndicat mêlant étudiants et ouvriers du Maghreb et du Machrek, à l'initiative des premières grèves générales de 1973. Ses engagements lui valent de premiers ennuis avec la police, puis l'expulsion, en janvier 1975, vers le Maroc après une grève de la faim des sans-papiers.

À Rabat, il est placé en détention trois mois, mais reprend son activisme à gauche à sa sortie. Harcelé par la Direction de la surveillance du territoire (DST), enlevé, libéré, recherché, il bascule dans la clandestinité et écope d'une peine de prison à perpétuité par contumace. À la fin de 1977, il prend la décision de s'exiler. Il s'enfuit à bord d'un voilier (« Un des plus beaux souvenirs de ma vie »). À Paris, où il s'installe, il se lance dans le journalisme avec *Sans frontière*, puis *Baraka*. El Yazami développe aussi un vaste réseau d'amitiés militantes et intellectuelles, avant de fonder l'association Génériques, consacrée à l'histoire de l'immigration. Cet investissement dans sa nouvelle vie française va de pair avec son engagement pour la liberté au Maroc. Surtout après que son frère, condamné à vingt-deux ans de prison, est arrêté et détenu à la centrale de Kenitra.

Entriste

El Yazami relaie, à partir de 1979, les nouvelles de cette prison emblématique des années de plomb auprès de la Ligue française des droits de l'homme et d'Amnesty International. Il continue, après son retour d'exil en 1995, à militer, notamment à la Fédération internationale des ligues des droits de l'homme (FIDH), dont il fut le secrétaire général. En 2004, il est membre de l'Instance Équité et Réconciliation (IER), chargée de faire la lumière sur les exactions du règne de Hassan II et de fixer des réparations pour les victimes. Une période de grandes divisions au sein du mouvement droit-de-l'hommiste au Maroc. Driss El Yazami pense qu'il faut faire bouger les choses de l'intérieur, convaincu que l'idéologie des droits humains n'est pas seulement un combat d'opposants. Des auditions de victimes sont retransmises à la télévision publique, des centaines d'entre elles seront indemnisées par l'État, et l'IER présente un rapport avec une série de recommandations à Mohammed VI.

"Il est convaincu que la garanti d'indépendance doit être éprouvée", explique l'un de ses amis.

Ces recommandations, endossées par les militants, sont reprises en partie dans la nouvelle Constitution de 2011. Membre de la commission de dix-neuf experts chargée de la rédiger, El Yazami y veille personnellement. Au final, une bonne vingtaine d'articles renvoient directement au corpus des droits humains, universellement reconnus. Aujourd'hui, l'enjeu est d'inscrire ce référentiel dans toute la législation, notamment dans la batterie de lois organiques prévues par le texte suprême. « Si Driss El Yazami accepte toutes les missions qui lui sont confiées par le roi, que ce soit au CCME, au CNDH ou ailleurs, c'est qu'il est convaincu que la garantie d'indépendance doit être éprouvée. Son atout, c'est qu'il prend les promesses qu'on lui fait pour argent comptant, explique l'un de ses amis. Peu lui importe les persifleurs, les jaloux, les empêcheurs de tourner en rond, Driss travaille. » Depuis le déclenchement du Printemps arabe, il peut se targuer de quelques réalisations : un conseil des droits de l'homme aux prérogatives élargies, la libération des détenus politiques et des cheikhs salafistes, l'apaisement des conflits sociaux à Khouribga, une nouvelle Constitution. Pas mal pour un ancien maoïste !

وجدة: المعتقل العسكري والسياسي السابق ابراهيم جالطي يدخل في اعتصام مفتوح

بتاريخ 21 ماي 2012 الماضي، عقدت ندوة صحفية بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تطرقت فيها لمسار قضيتي وأعلنت عن مجموعة من الخطوات النضالية، تم تأجيلها لأسباب موضوعية، وقد حضر الندوة مجموعة من الصحفيين والحقوقيين والمتعاطفين.

إني أعلن الدخول في الخطوات النضالية التالية :

القيام بوقفة احتجاجية أمام ولاية وجدة يوم الجمعة 29 يونيو 2012 على الساعة : h0018

القيام بوقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان فرع وجدة

يوم الأربعاء 04/ يوليوز 2012 على الساعة : h0018

القيام بوقفة احتجاجية أمام الخط الفاصل بين المغرب والجزائر بالنقطة الحدودية « روبان » يوم 06 يوليوز 2012 على الساعة : h0017

الدخول في اعتصام مفتوح من خلال بناء خيمة أمام الخط الفاصل بين المغرب والجزائر بالنقطة الحدودية « روبان »ويتخلل هذا الاعتصام مجموعة من الخطوات النضالية، سأعلن عن تاريخ هذا الاعتصام لاحقا.

أشير إلى أني كنت ضابط صف بالقوات المسلحة الملكية، وثرت ضد الفساد المستشري بمؤسسة الجيش من خلال تقرير من 110 صفحات معزز بصور فوتوغرافية وشريط فيديو من 60 دقيقة، فصدر في حقي حكما جائرا بسبع (7) سنوات سجنا نافذا من طرف المحكمة العسكرية التي يتحكم فيها جنرالات الريع. وحين عانقت الحرية ، طالبت بحقي في رد الاعتبار و الإنصاف ، من خلال مراسلة الجهات المسؤولة فجوبهت بصمت مريب.

إني أدعو كافة شرفاء هذا الوطن والإطارات الديمقراطية والوطنية الحقوقية والسياسية التواقة إلى العدل والمساواة والكرامة إلى دعمي ومساندتي في مطالبي العادلة والمشروع

الناشط الحقوقي المعتقل السياسي الصحراوي " سيدي أحمد لمجيد " يحتج لعدم حضور جنازة والدته.

مكان الحدث : العيون المحتلة .
تاريخ النشر: 2012/06/27 - PM. 04:08
المصدر: (لجنة دعم مخطط التسوية الأممي وحماية الثروات الطبيعية بالصحراء الغربية) .

احتج الناشط الحقوقي المعتقل السياسي الصحراوي " سيدي أحمد لمجيد " رئيس لجنة دعم مخطط التسوية ألأممي وحماية الثروات الطبيعية بالصحراء الغربية ،على إدارة السجن المحلي 02 بسلا / المغرب على إدارة السجن لعدم حضور جنازة والدته الشهيدة" اميلمنين عبد الودود الركيبي "التي توفيت بتاريخ 20 يونيو / حزيران 2012 عن سن تناهز 78 سنة بقسم المستعجلات بمستشفى الشيخ زايد بالرباط / المغرب بعد إصابتها بأمراض الكلي. وقد استوفى كافة الشروط القانونية التي يتطلبها حضور الجنازة بحيث بعث بطلب الى المحكمة العسكرية بالرباط ،وإلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط ،وإلى مدير السجن المحلي 02بسلا/المغرب .

و منذ أن تعرض " سيدي أحمد لمجيد " للاعتقال التعسفي يوم 25 دجنبر/كانون الأول 2010 و متابعته بالمحكمة العسكرية بالرباط / المغرب، اضطرت أمه المرحومة إلى جانب عائلات المعتقلين السياسيين الصحراويين ، لاكتراء منزل بمدينة سلا / المغرب بهدف المواظبة على زيارة ابنها و باقي رفاقه المعتقلين السياسيين الصحراويين و تلبية طلباتهم ، وقد ظلت طيلة هذه المدة تشارك في جميع الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات والإضرابات عن الطعام مؤازرة منها للمعتقلين السياسيين الصحراويين رغم تقدمها في السن ، لقد ظلت تعاني من الأزمات وتكابد المضايقات من طرف المحكمة العسكرية وإدارة السجن المحلي 2بسلا/المغرب الشيء الذي اثر على صحتها التي تدهورت مؤخرا بسبب المعاناة والمأساة التي تعيشها في ارض الغربة و بعيدا عن الوطن مما صعب عليها المقاومة وعدم الاستسلام للمرض الذي أنهك صحتهامما أدى إلى مضاعفات خطيرة في وضعها الصحي المتدهور، خصوصا و أنها كانت تعيش بكلية واحدة بعد أن كانت قد أجرت عملية جراحية و استأصلت إحداها في سنوات سابقة. إنها سلسلة متوالية من الانتهاكات المرتكبة بشكل ممنهج ضد المعتقلين السياسيين الصحراويين وتصاعد موجة العنصرية والتمييز الموجه ضدهم من طرف الدولة المغربية.

وعلى ذكر ماسبق فإن لجنة دعم مخطط التسوية ألأممي وحماية الثروات الطبيعية بالصحراء الغربية تعلن عن تضامنها مع لمجيد سيدأحمد رئيس اللجنة وتعبر عن إدانتها لاستمرار مثل هذه الخروقات و تستنكر ما تقوم به الدولة المغربية. و تدعو المنتظم الدولي للتدخل العاجل لوقف هده الخروقات والعنصرية ضد المعتقلين السياسيين الصحراويين وتحمل الدولة المغربية المسؤولية الكاملة في وفاة والدة المعتقل السياسي لمجيد سيداحمد .

مرصد حقوق الانسان بشمال المغرب يرصد خروقات بالتكوين المهني

من : مدير المرصد

إلى السادة:

*** رئيس الحكومة

*** رئيس المجلس الأعلى للحسابات

*** رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان

*** رؤساء الفرق البرلمانية

الموضوع : شكاية وطلب فتح تحقيق في خروقات المكتب الوطني للتكوين المهني.

تحية طيبة

يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن مرصد الشمال للدراسات والأبحاث وحقوق الإنسان توصل إلى معطيات تتعلق بإلزام مؤسسة المكتب الوطني للتكوين المهني لمجموعة من المستفيدين من الدروس المسائية التي تقدمها المعاهد التي تقع تحت تسييره وتصرفه أداء رسوم شهرية إلزامية.

وحيث أن مرصد الشمال عاين أن المكتب الوطني للتكوين المهني يفرض عن طريق تلك المعاهد على المستفيدين من الدروس المسائية ومن بينهم أجراء مسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أداء تلك الرسوم المالية في حسابات خصوصية مفتوحة في مجموعة من الأبناك المحلية. وهو ما يعتبر تدليسا واستخلاصا لرسوم إضافية غير قانونية ما دام أن جميع الأجراء المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعددهم حسب آخر الإحصائيات المصرح بها من طرف هذا الأخير هو مليونين ونصف المليون) 2.5 (أجير على مستوى التراب الوطني. يؤدون عن طريقه شهريا ضريبة للتكوين المهني بنسبة 1.60% من كتلة الأجور كما هو ثابت بورقة الأداء التي تتوصل بها المقاولات العاملة بالتراب المغربي.

ونظرا أن مرصد الشمال للدراسات والأبحاث وحقوق الإنسان يعتبر تلك الرسوم الإضافية التي يلزم بتأديتها مستخدمون وأجراء مسجلون بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير قانونية. وتعتبر تلك الحسابات المفتوحة على المستوى الأبناك المحلية حسابات غير قانونية ولا تخضع للافتحاص والمراقبة من المؤسسات المعنية وعلى رأسها المجلس الأعلى للحسابات.

فإننا نطالب سيادتكم، بما يلي:

1-إجراء بحث دقيق في كل ما ذكر أعلاه.

2-اتخاذ الاجراءات القانونية والإدارية المعمول بها لوقف الخروقات السالفة الذكر.

وفي انتظار ذلك، تفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام والسلام.

وحرر في 26 يونيو 2012.

مدير المرصد: